المبحث الرابع
أنماط الديمقراطية وتطورها في السياقات المعاصرة

يتناول هذا المبحث التصنيفات المتعددة لأنماط الديمقراطية، من حيث علاقتها بالنظام السياسي أو بدرجة مشاركة الشعب، مع تسليط الضوء على كيفية تطورها استجابةً للتحولات الفكرية والاجتماعية، وتكيّفها مع خصوصيات السياقات المعاصرة في مختلف المجتمعات.

• المطلب الأول: أنماط الديمقراطية:

ووفقاً لما تقدم، فضلاً عن متغيرات أخرى شهدها المسار التاريخي لتطور الديمقراطية، فقد ظهرت أنماط عدة من الديمقراطية، وتصنف وفقا لمعايير متعددة لعل أبرزها:

١- من حيث العلاقة مع النظام السياسي:

أ. الديمقراطية الليبرالية: هي الأنموذج الأوسع انتشاراً في العالم اليوم، التي تجمع بين الديمقراطية كحكم الأكثرية واحترام حقوق الأقلية، ووجود دستور مكتوب، وانتخابات دورية، وتداول سلمي للسلطة، وتعددية سياسية، وضمان حقوق الأفراد وحرياتهم. وعلى الرغم من ذلك، تُنتقد الديمقراطية الليبرالية لكونها أحياناً تميل إلى تمثيل مصالح النخب السياسية والاقتصادية أكثر من تمثيل الإرادة الشعبية الحقيقية، وأن الانشغال بالمكاسب الانتخابية السريعة قد يصرف الأنظمة عن وضع حلول جادة للقضايا الاستراتيجية بعيدة المدى.(١)

ب. الديمقراطية الشعبية: هي الأنموذج الذي يقوم على نظام حزب واحد يحتكر تمثيل الشعب مع وجود هياكل شكلية في مظهر النظام السياسي. وقد تبنته الأنظمة الاشتراكية في السابق، وزال مع زوالها، وبقيت منه أنظمة معدودة مثل: (جمهورية الصين الشعبية)، و(جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية).

ت. الديمقراطية التوافقية: هي نمط من أنماط الديمقراطية لا يرتكز فيه النظام السياسي على

---

(١) جوزيف شومبيتر، الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية، ترجمة: محمد حسن، مراجعة: أحمد فؤاد الأهواني، دار النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٩٣.

تم المسح الضوئي بـ CamScanner

في حكمه على إحكام القبضة الأمنية، والسيطرة الكاملة على وسائل الإعلام، وتوجيه التعليم والثقافة لخدمة أيديولوجيا الحزب وتعزيز الولاء للقيادة. وألغى الحزب أي دور مستقل للمجتمع المدني، وحوّل النقابات والمنظمات الجماهيرية إلى أدوات للتعبئة السياسية وتكريس هيمنة السلطة.

- **المطلب الثاني: الديمقراطية بعد الحرب العالمية الثانية:**

يمكن القول إن الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) مثلت صراعًا بين الأنظمة الفاشية – الديكتاتورية من جهة (ألمانيا النازية، إيطاليا الفاشية، اليابان الإمبراطورية) والقوى الديمقراطية الغربية مدعومة بالاتحاد السوفيتي من جهة أخرى. وانتهت بهزيمة دول المحور، مما جعل الفاشية والنازية وصمة تاريخية مذمومة، وعزّز من مكانة الديمقراطية الغربية كإطار شرعي للسياسة بعد الحرب، رغم استمرار وجود أنظمة غير ديمقراطية ضمن المعسكر المنتصر.

ومع تأسيس منظمة الأمم المتحدة عام ١٩٤٥، لم يكن شرط الانضمام إليها أن تكون الدولة ديمقراطية، بل أن تكون محبة للسلام وقادرة على الالتزام بميثاقها. ومع ذلك، فقد أسهمت روح ما بعد الحرب في إضفاء قيمة إيجابية على الديمقراطية بوصفها النموذج الأكثر قبولاً، مما دفع بعض الأنظمة الشمولية إلى تبني مظاهر شكلية للديمقراطية كالدساتير والبرلمانات والاستفتاءات الشعبية التي غالباً ما كانت نتائجها محسومة لصالح الحزب أو الزعيم الحاكم. ولهذا أضافت كثير من تلك الدول توصيفات مثل «الشعبية» أو «الديمقراطية الشعبية» إلى أسمائها الرسمية، سعياً للتظاهر بالديمقراطية شكلاً لا مضموناً.

ومع تفكك الاتحاد السوفيتي وانهيار الأنظمة الشيوعية في دول أوروبا الشرقية خلال العقد الأخير من القرن العشرين، برزت موجة جديدة من التحول نحو الديمقراطية، امتدت لتشمل العديد من دول العالم الثالث في قارات آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية، بما جعل الديمقراطية الليبرالية تترسخ بوصفها النموذج الأكثر شيوعاً في السياسة العالمية.

تم المسح الضوئي بـ CamScanner

كلٍ واحد موحد.

أما الدولة التي تصوّرها هيغل، فهي "الدولة التسلطية" في مقابل "الدولة الليبرالية"، ويحكمها "الرجل العظيم" الذي يوحد المجتمع ويزيل تناقضاته مؤقتاً من خلال حكم مركزي قوي، إذ لا مكان للديمقراطية في هذه الدولة، لأنها – وفقاً له – فشلت في تحقيق التجانس بين الفرد والمجتمع، وهو فشل تعود جذوره إلى دولة المدينة الإغريقية. ويرى أن الديمقراطية تسير نحو **الديماغوجية**(*) ثم الاستبداد وفقًا لدورة تعاقب الحكم، وأن الشعب لا يسهم في بناء الدولة، بل إن "الرجل العظيم" هو من يصوغ الأمة والدولة، وقد استلهم هذه الفكرة من نابليون(١).

ومن أبرز من تبنّى أفكار هيغل، تلميذه المفكر الألماني (كارل ماركس)، الذي دعا إلى صهر الفرد في المجتمع وإلغاء الملكية الخاصة، وإقامة نظام يقوم على **"دكتاتورية البروليتاريا"**(**). ومع نهاية الحرب العالمية الأولى، لاقت الأفكار الشمولية صدى واسعاً في عدة دول، فتجلت في النازية بقيادة هتلر في ألمانيا (١٩٣٣ – ١٩٤٥م)، والفاشية بقيادة موسوليني في إيطاليا (١٩٢٢ – ١٩٤٣م)، والشيوعية بقيادة لينين في روسيا (١٩١٧ – ١٩٢٤)؛ مما أدى إلى انتشار الدكتاتورية بعدّها مبدأً مقبولاً في الحكم، إذ يذوب الفرد وتختفي النزاعات، ويعلو صوت الزعيم باعتباره موحد الأمة وقائدها، بينما يقتصر دور الأفراد على الطاعة والمساندة لا المعارضة والمشاركة(٢).

ورغم انحسار الأنظمة الشمولية التقليدية مع نهاية الحرب العالمية الثانية، فإن هذا النمط من الحكم لم يختفِ تمامًا، بل أعيد إنتاجه في أشكال جديدة في مناطق مختلفة من العالم، ومن أبرزها نموذج حزب البعث في العراق، فقد شكّل البعث صيغة محدثة للشمولية، إذ تركزت السلطة في يد فرد واحد هو رئيس النظام، الذي تبنّى – انطلاقًا من فكر الحزب – موقفًا معاديًا لأي شكل من أشكال الديمقراطية. وقد اعتمد

(*) الديماغوجية (Demagoguery) : هي أسلوب سياسي يعتمد على مخاطبة العواطف والانفعالات الشعبية بدلاً من العقل والمنطق، من خلال تقديم وعود مبالغ فيها أو استخدام خطاب تحريضي، بهدف كسب تأييد الجماهير وتوجيهها لخدمة مصالح شخصية أو سلطوية.

(١) للمزيد من التفصيل ينظر: ميشيل متياس، هيغل والديموقراطية، ترجمة: إمام عبد الفتاح إمام، دار الحداثة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٩٠.

(**) دكتاتورية البروليتاريا: هو مفهوم أساسي في الفكر الماركسي، يشير إلى مرحلة انتقالية بعد الثورة الاشتراكية، يتم فيها تركيز السلطة السياسية في يد الطبقة العاملة (البروليتاريا) بهدف القضاء على الطبقات الرأسمالية، تمهيدًا لإقامة مجتمع شيوعي بلا طبقات.

(٢) عبد الرضا حسين الطعان وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص١٦٠.

تم المسح الضوئي بـ CamScanner

المبحث الثالث
الديمقراطية في القرن العشرين بين الشمولية والتوسع العالمي

يعالج هذا المبحث التحديات التي واجهت الديمقراطية خلال القرن العشرين، ولا سيما صعود الأنظمة الشمولية، ثم يتتبع مسار انتشار الديمقراطية بعد الحرب العالمية الثانية، وتبنيها عالميًا بمضامين وأشكال مختلفة.

• المطلب الأول: الديمقراطية قبل الحرب العالمية الثانية (بروز الشمولية):

على الرغم من التطورات التي شهدتها الديمقراطية كما سبق ذكره، فقد برز تيار مناهض لها عُرف باسم (الشمولية) أو (الكليانية/ Totalitarianism) كرد فعل على مبادئ الحرية والمشاركة. ويُعزى هذا التراجع إلى أن ليس جميع الأفراد يؤمنون بالحرية والديمقراطية؛ فبعضهم يمجد السلطة المطلقة ويخضع لها، وآخرون يميلون إلى التسلط على الآخرين، وهناك من ينجذب إلى الخضوع لسلطة قوية والتمرد على غيرها، وأن بعض الأفراد يبحثون في داخلهم عن (زعيم) أو (قائد) يتبعونه.

وتقوم الشمولية على دمج السلطات وتركيزها في يد جهة واحدة، بخلاف مبدأ الفصل بين السلطات. وقد رأى أنصار الشمولية أن الديمقراطية تؤدي إلى تفكك السلطة بسبب الانشغال بالمصالح الفردية والنقد الدائم للحكومة، مما يضعف هيبة الدولة، ويجعلها خاضعة لمطالب الأفراد بدلاً من أن يكون الأفراد في خدمة الدولة.

وتهدف الشمولية بدرجة أساسية إلى إلغاء وجود المجتمع المدني من الخريطة الاجتماعية والسياسية للدولة، وإلى إزالة الفروق الفردية لصالح الانصهار الكامل في الدولة. وكان أبرز منظّري هذا الاتجاه المفكر الألماني (هيغل)، الذي اعتبر أن المجتمع المدني تسوده علاقات تنازع وشقاق بين أفراده وجماعاته بسبب سيطرة المصالح الفردية، في حين أن الصالح العام لا يتحقق إلا من خلال تجاوز الفردية. وقد رأى أن الدولة مهددة بالزوال نتيجة تصادم الإرادات الخاصة، وأن الطروحات التي تضع الفرد في موقع أسبق من الدولة وتطالب بخدمة الدولة له لا تمثل واقعاً عملياً. وعليه، رأى هيغل أن المجتمع القائم على التعدد والتنازع يجب أن يُستبدل بنظام شمولي تتكامل فيه المصالح الخاصة ضمن

تم المسح الضوئي بـ CamScanner